هل خسرت الاحزاب قواعدها الجماهيرية؟!

حميد الموسوي

تحول خلافات السياسيين -المتصدين للعملية السياسية والداخلين في تشكيلة الحكومة والبرلمان خاصة - الى مهاترات معلنة، من تخوين وتشكيك والقاء تهم على ألسنة المنسوبين الى هذه الجهة او تلك الى امر خطير لايخدم العراق ولايصب في مصلحة شعبه ويعرض العملية الديمقراطية الى الانهيار ويعرقل نجاحها وتقدمها على اقل تقدير.

المسؤولون المعنيون يعرفون قبل غيرهم ان تلك التصريحات تشكل مادة اعلامية دسمة لكافة وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لاسيما الفضائيات المغرضة والمعادية والمأجورة، والتي ستهوّل وتحوّر وتضيف للتصريح بما يخدم اهدافها ويصب في مصلحة مموليها - هذا فيما يخص التصريح الاعتيادي - فكيف اذا كان التصريح من فئة الهجوم والتخوين والقاء التهم: حمل فلان الفلاني بشدة على القائمة... ووصف اعضاءها بـ... وانهم سبب تأخر تشكيل الحكومة!.

وهاجم قيادي بارز في ائتلاف.. اعضاء تحالف.. واتهمهم بـ... وانهم يجرون العراق الى...

وما ان تظهر هذه التصريحات المهاجمة والمهددة والمحملة حتى تأتي الردود من الجهات المقصودة وبصيغة اقسى والفاظ اقذع وكلمات اخشن. الامر الذي يلبّد الاجواء ويوسع الفجوات ويقطع حبال المودة، ويمسح كل خطوط الرجعة وينقض العهود والعقود والمواثيق، في وقت احوج ما نكون فيه الى كل ما يقرب وجهات النظر، ويطيب الخواطر ويرطب الاجواء ويخفف اللهجات المتشنجة والحوارات المتشددة املا في الوصول الى صيغة مقبولة تسارع في تشكيل الحكومة وانهاء ازمة تفاقمت بمرور الاسابيع والشهور والايام دون توصل الكبار الى حل يرضي الجميع ويسهم في قيام حكومة شراكة وطنية قوية.

لقد وضعت الجماهير العراقية ثقتها بمرشحيها الجدد وكلها امل بأنهم سيعوّضون ويحققون ما عجز عنه برلمانيو الفترة السابقة، وانهم سيستفيدون من اخطاء ما حصل ويضعون مصلحة العراق فوق كل اعتبار، ويجعلون خدمة مواطنيهم هدفا ساميا وغاية منشودة. لكن هذه الجماهير المنكودة اصيبت بخيبة امل واحباط وخذلان من اول وهلة وفي اول خطوة خطاها القادة الجدد، وركنت الى القنوط والياس وهي تعد الايام والاسابيع والشهور بعد ظهور وتصديق نتائج الانتخابات على امل تشكيل الحكومة الجديدة التي وعدت بها على لسان مرشحيها، ولكنها لم تجد ولم تر ولم تسمع سوى المزيد من المشاورات والحوارات واللقاءات والتعلل بالامال التي كلما تقاربت انفرط عقدها وتشتت حبّاتها، وبدلا عن استثمار ما فات من وقت، وتعويض خسارة ما تاخر من مشاريع وضياع المزيد من الفرص بدلا عن ذلك وغيره يستبدل الواعدون نقاشاتهم وحوارتهم ولقاءاتهم غير المثمرة على طول اكثر من خمسة شهور، يستبدلونها بسجالات متشددة وتشبث بمواقف وعناد واصرار لاجل العناد والخلاف، والقاء تهم ولوم متبادل لايؤدي الا الى المزيد من التأخر والتخلف والضياع وتدخل غير مرغوب فيه من اطراف لاتريد للعراق خيرا ولا لشعبه مستقبلا.

ان الاطراف الفاعلة في هذه المرحلة الساخنة الحرجة والمنعطف الخطر الذي يمر به العراق وشعبه تعرّض امال وطموحات الجماهير الى الضياع قبل ان تعرض نفسها الى خسارة هذه الجماهير ودعمها واسنادها وثقتها، فأي وجود يتبقى للاحزاب والحركات والكتل والائتلافات اذا خسرت قواعدها الجماهيرية وفقدت ثقة ناسها مهما كان حجم وثقل تلك الاحزاب والحركات والكتل والائتلافات. وقبل تعرض طموحات الجماهير للضياع، وقبل خسارة الاحزاب لقواعدها هناك الخطر الاعظم الا وهو فشل العملية السياسية وضياع التجربة الديمقراطية وحدوث مالا تحمد عقباه واقله عودة سياط الدكتاتورية وتعسفها وزنازينها المظلمة واحواض السيانيد وفرامات لحوم البشر والمقابر الجماعية وقانا الله شر تلك الحقب السود التي يحاول البعض العودة اليها بقصد او بحماقة او بسوء تقدير او بلادة، ومن حيث يدري او لايدري، او من باب "عليّ وعلى اعدائي".

ومع حلول شهر رمضان المبارك، نتطلع الى موائد افطاره واجوائه القدسية على امل وبرجاء ان تحقق ما عجزت عن تحقيقه اللقاءات البروتوكولية بأياديها المتصافحة وقلوبها المتصافعة.

الحل..في حكومة اقلية

نـزار حيدر

ما سأعرضه هنا من مقترح للخروج من ازمة تشكيل الحكومة العراقية الجديدة المرتقبة، فيه شئ من الغرابة، ربما، الا ان ما يشفع لهذه الغرابة امران:

الاول: على اعتبار ان التجربة الديمقراطية في العراق وليد جديد، نطفته قيد الانعقاد، ولذلك فليس من العيب ان نجرب ما لم يجربه الاخرون، او ان نبدع في تفاصيل التجربة كلما من شانه ان يساعدنا، نحن العراقيين، على بناء نموذجنا الذي نتطلع اليه، في اطار الدستور.

الثاني: هو ان مثل هذه الغرابة ليست جديدة على تجربتنا الديمقراطية، ففيها الكثير من الغرابة التي يبررها اللاعبون في العملية السياسية على انها تجربة جديدة لا يمكن ان نصل فيها الى النهاية المرجوة من دون ان نجرب ونتميز، فكل غرابة مبررة عندهم، فلماذا لا يحق لامثالي ان يقترح ما هو غريب، ربما؟.

فمن الغرابة مثلا، ان تمر على الانتخابات ثلاثة اشهر قبل ان تصدق المحكمة الاتحادية على نتائجها بشكل رسمي، وهي المدة التي لم تاخذها اية انتخابات اخرى في هذا العالم، لا المتحضر منه كالولايات المتحدة الامريكية واليابان وبريطانيا، ولا المتخلف منه كالسودان واليمن وغيرها.

ومن الغرابة ان يواصل زعماء الكتل الفائزة حواراتهم ثلاثة اشهر بلياليها للتوصل الى صيغ معقولة تساعد في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، اذ بنا نسمعهم في نهاية المطاف يقولون بان كل هذه الحوارات لم تكن جدية وانما كانت حوارات استئناس بالاراء وتبادل وجهات نظر ليس الا.

ومن الغرابة، ان في ديمقراطيتنا كل البرلمان يريد ان يكون في الحكومة، فليس هناك معارضة تحت قبة البرلمان، ولذلك ففي ديمقراطيتنا لا يريد احد ان يؤدي دور الرقيب على السلطة التنفيذية.

ومن الغرابة ان ديمقراطيتنا رماها الزعماء في حضن بعض دول الجوار ومن الغرابة، ان الاستجوابات البرلمانية في ديمقراطيتنا الوليدة بلا نتيجة، ولذلك فعندما استجوب مجلس النواب وزراء الامن والكهرباء والتجارة والنفط وغيرها، فلا الوزراء تغيروا ولا الحال تغير، وان كل شئ بقي على حاله، ثابت لم يتغير.

ومن الغرابة، ان ديمقراطيتنا بلا قانون للاحزاب، ولذلك فان المتنافسين في كل انتخابات هم مجموعة ضخمة من الكتل والتيارات والافراد، ولعل هذا الامر واحد من الاسباب التي تعقد حوارات تشكيل الحكومة بعد كل انتخابات، مركزية كانت او محلية لا فرق، لان الفائزين في كل مرة هم كتل متعددة وليس عددا محددا من الاحزاب.

ومن الغرابة في ديمقراطيتنا ان صندوق الانتخابات في كل مرة لم يفرز لنا لا فائزا ولا خاسرا، فكل الكتل الحاكمة فائزة بمعنى من المعاني ولذلك فان عيون الجميع ترنو الى مقعد رئاسة الحكومة.

ومن الغرابة ان حديث القادة والزعماء عندنا انشائي ومكرر بشكل ممل وهو نسخة طبق الاصل عن حديث اي واحد منهم، يبعث على الغثيان، ولا يشجع على الامل، فهم يتحدثون بلغة "الاعم" فلا يقبض منهم المتابع لا حقا ولا باطلا، هدفهم ترضية انفسهم وليس ترضية الناخب.

ومن الغرابة كذلك، ان البلد الاغنى في العالم والمنطقة يعيش اكثر من ٧ ملايين من ابنائه تحت خط الفقر، حسب الاحصائيات الرسمية التي اعلنت عنها الوزارات المعنية قبل ايام، وبدخل شهري وقدره "٣٧" الف دينار عراقي، ما يعادل "٣٢" دولار شهريا.

ومن الغرابة، ان بلدنا العراق والذي هو الاغنى في العالم كما اسلفت، يعد الاول في العالم بالفساد المالي والاداري، اي ان فيه اعلى نسبة من اللصوص والحرامية.

ومن الغرابة الشئ الكثير، فلماذا تستكثرون علي ان اضيف غرابة اخرى اذا كانت ستساعد في حل معضلة تشكيل الحكومة المرتقبة؟.

ان المقترح التالي، الذي احاول ان اكون معه على مسافة واحدة من كل الفرقاء المعنيين في تشكيل الحكومة المرتقبة، لم يات من فراغ وانما يستند الى حقائق دامغة اثبتتها تجربة السنوات السبع الماضية وصدقتها حوارات الاشهر الثلاثة الاخيرة التي اعقبت الانتخابات النيابة التي صادقت على نتائجها مؤخرا المحكمة الاتحادية، فلقد تاكد لكل العراقيين ما يلي:

اولا: ليس هناك اي مجال للتعايش بين الكتل الفائزة، وان ما يقال عن اتفاقات وتوافقات وتفاهمات ليست اكثر من احاديث انشائية لا ترقى الى مستوى الحقيقة والمسؤولية ابدا، قد تراهم جميعا ولكن قلوبهم شتى.

فالجميع يتلفع بسياسة التربص بالاخر، ولذلك فليس من الممكن ابدا ان ننتظر من الكتل الفائزة في الانتخابات الاخيرة اي اتفاق جدي وحقيقي، وان ما يقال عن توصلهم الى مواثيق ومعاهدات مكتوبة هي في حقيقة امرها ليست اكثر من اوراق محشوة بالكلام المعسول يضحك به احدهم علي نقن الاخر لحين الاتفاق على تسمية رئيس الوزراء الجديد، ثم يبادر كل منهم الى ضرب كل هذه الاتفاقات بعرض الحائط فيما سيتطرف آخرون فيسحقونها تحت اقدامهم، كما حصل في المرات السابقة.

واذا اراد احد ان يتحقق من كلامي هذا فليتابع اي برنامج حواري على فضائية من الفضائيات، يحضر فيه مندوبو الكتل السياسية الفائزة ليتيقن مما اذهب اليه.

ثانيا: لا زال الشك والريبة يحكمان بين جميع الكتل، واحيانا داخل الكتلة الواحدة، وان الرابط الوحيد الذي يساعد الكتل على الحفاظ على انسجامها ووحدتها هو الامل في السلطة، ولذلك فانا ازعم باننا سنشهد تفتت الكتلة او الكتل التي سوف لا تشارك في الحكومة المرتقبة، ولعل هذا السبب هو الذي يدفع بهم جميعا الى الحرص على ان يكون رئيس الوزراء القادم منهم، على الاقل من اجل الحفاظ على تماسك الكتلة.

والان، ما هو المقترح الذي اراه مناسبا للخروج من الازمة؟.

قبل الاجابة، علينا ان نتفق على ان الهدف من كل المراحل التي خطاها العراقيون في العملية الديمقراطية لحد الان هو من اجل تشكيل حكومة قوية قادرة على انتشال البلد من محنته والمواطن من معاناته اليومية التي بدات تتدهور يوما بعد يوم، خاصة وان البلاد مقبلة على استحقاقات قانونية دولية مهمة وخطيرة في آن، تتمثل بالجدول الزمني ما قبل الاخير للانسحاب الاميركي العسكري الكامل من العراق، والذي يفترض، وحسب الاتفاقية الاستراتيجية الموقعة بين بغداد وواشنطن، ان يكتمل نهاية العام القادم "٢٠١١" ومن المؤكد فانه ليس بالامكان تحقيق هذا الهدف الا اذا كانت الحكومة الجديدة:

اولا: منسجمة مع نفسها.

ثانيا: قادرة على تنفيذ مشروعها ومتمكنة من الانجاز بشكل قوي.

ثالثا: كفوءة تعتمد الخبرة والكفاءة والنزاهة في تولي المواقع.

رابعا: حكومة رئيس الوزراء وليست حكومة الطوائف والاحزاب والكتل السياسية.

خامسا: حكومة مبسوطة اليد، قادرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

ان هذه المواصفات المطلوبة جزما في الحكومة القادمة لا يمكن ان تتحقق اذا:

اولا: تشكلت من كل الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات الاخيرة.

ثانيا: اذا اعتمدت المحاصصة والترضيات السياسية في تسمية الوزراء.

ثالثا: اذا جرت تسمية رئيس الوزراء بشروط كل الكتل، لانه سيكون رئيسا مكبلا بقيود كثيرة لن يقدر على الانجاز والاداء الحسن ابدا.

لذلك اعتقد ان من المناسب الاخذ بالمقترح التالي: ان يصار الى تسمية رئيس الوزراء من احدى الكتل الثلاث الكبيرة الفائزة، وتحديدا احد زعماء القوائم الثلاث الفائزة ويتم التصويت عليه تحت قبة البرلمان بالاغلبية المطلقة المطلوبة دستوريا، ثم يفسح له المجال بالكامل لتشكيل حكومته بالطريقة التي يراها ومن الوزراء الذين يرى فيهم المواصفات المطلوبة، على ان تنتقل كل الكتل البرلمانية الاخرى الى المعارضة، فلا تشترك في تشكيلة الحكومة لا بوزير ولا بوكيل، وبذلك سنضمن وجود حكومة قوية لانها ستتكشل من كتلة واحدة فقط، بازاء معارضة برلمانية قوية جدا تتمثل باغلبية كبيرة جدا، ستكون قادرة على التشريع والرقابة الصارمة وتلك هي مهمة البرلمان الاساسية، كما انها ستكون قادرة على اسقاط الحكومة متى ما تشاء، ما يدفع بالحكومة الى ان تحرص على تحقيق افضل الانجاز خشية سحب الثقة البرلمانية.

وقبل ان ادلي بدلوي وارشح اسما، اود ان اوضح فكرة "حكومة اقلية" بالشكل التالي:

اولا: ان مثل هذا المقترح تم العمل به واقعيا خلال الفترة المنصرمة، فاذا كانت الحكومة الحالية المنتهية ولايتها الدستورية قد تشكلت من كل الكتل البرلمانية التي فازت بمقاعدها في مجلس النواب السابق، فانها استمرت بكتلة واحدة فقط تقريبا وهي كتلة السيد رئيس الوزراء بعد ان انسحبت عدد من الكتل البرلمانية منها كالعراقية والتيار الصدري والفضيلة وغيرهم.

بل ان الكتلة البرلمانية التي سمت رئيس الوزراء نفسها انشقت على نفسها عدة مرات، لتتحول في نهاية المطاف الى معارضة تحت قبة البرلمان على الرغم من احتفاظ احد مكوناتها بوزرائه في الحكومة.

لقد ظلت الحكومة الحالية تسير كالسلحفاة خلال العامين الاولين من عمرها الدستوري، عندما كانت حكومة اغلبية، لانها كانت مكبلة بشروط الكم الهائل من الكتل التي تتشكل منها، الا انها انطلقت بشكل اكبر حال تحولها الى حكومة اقلية، فانجزت خلال العامين الاخيرين من عمرها اضعاف ما انجزته في العامين الاولين، بالرغم من ان كل المنجز خلال عمرها الدستوري يظل دون المستوى المطلوب، حصل ذلك بعد ان نجح رئيس الحكومة في ملء الفراغات في حكومته بوزراء اكثر انسجاما معه، ياخذون اوامرهم منه وليس من كتلهم واحزابهم.

ثانيا: كما ان مثل هذا المقترح سيضمن تشكيل حكومة بتوجه سياسي واحد، ولا اقول بلون اجتماعي واحد اذ من المؤكد فان رئيس الوزراء القادم، ايا كان، سياخذ بنظر الاعتبار التنوع الاجتماعي والمناطقي والديني والاثني والمذهبي في تشكيلة حكومته، وانا شخصيا لا المس في ذلك اية عقدة، انما العقدة تكمن في تنوع التوجه السياسي للوزراء وليس في انتماءاتهم الاجتماعية.

ان في كل دول العالم المتحضر، تتشكل حكوماتها من توجه سياسي واحد، او من توجهين سياسيين اذا اضطر الحزب الفائز الى الائتلاف من حزب فائز آخر لضمان الاغلبية البرلمانية المطلوبة للمصادقة على الحكومة وبرنامجها، كما حدث ذلك مثلا في الانتخابات البرلمانية الاخيرة في بريطانيا، اما ان تتشكل الحكومة من عشرات وربما المئات من التوجهات السياسية كما هو الحال في "العراق الجديد" فان ذلك يعرقل عملها ولا يتركها تنجز شيئا.

ان لكل توجه من هذه التوجهات السياسية اجندته وشروطه للدخول في الحكومة المرتقبة، ما يعني انها ستكون حكومة "حقل الالغام" فكيف سننتظر منها مشروعا او عملا او منجزا ما؟.

انهم يريدون التدخل حتى في تسمية مدير مكتب رئيس الوزراء القادم، فضلا عن الوزراء والمستشارين والامانة العامة لمجلس الوزراء، فكيف باترى سيقوم رئيس الحكومة القادمة باداء مهامه وتمشية اموره؟.

ان كل هذا لا يعقل، فهم، بهذه الطريقة من التفكير، يحكمون على رئيس الوزراء القادم بالفشل مسبقا، لانه لن يتمكن من انجاز شئ ما حتى اذا كان عبقريا او ملاكا، الا اذا لم تكن هذه الكتل جادة في تشكيل حكومة قوية ومنسجمة، وانها تريد رئيسا للوزراء دمية بيد الكتل لا يهش ولا يبش على حد قول المثل.

لقد اثبتت التجربة ان ما يسمى بحكومة "الشراكة الوطنية" وبهذه الطريقة الفجة هي اكذوبة كبرى.

ثالثا: ان حكومة الاقلية ليست بدعا في السياسة ولا حتى في الانظمة الديمقراطية، ففي الولايات المتحدة الاميركية يحدث احيانا ان يحصل الحزب المعارض على اغلبية المقاعد في مجلسي الكونغرس "النواب والشيوخ" فيواجه الرئيس في هذه الحالة معارضة قوية جدا في الكونغرس، والذي يبدأ بالسعي لعرقلة الكثير من خططه لانه في حقيقة امره رئيس الاقلية، اذا جاز التعبير، ولهذا السبب نلاحظ دائما ان نزيل البيت الابيض يسعى جاهدا للحفاظ باغلبية المقاعد في الكونغرس من اجل ان يضمن الدعم اللازم والمستمر لبرامجه المختلفة التي يقدمها الى الكونغرس كمشاريع تشريعات دستورية ينتظر ان يصادق عليها النواب والشيوخ، فنراه في كل حملة انتخابية برلمانية يبذل قصارى جهده خلف مرشحي حزبه في الولايات ليضمن فوزهم، كما انه يضع كل سمعته ونجاحاته واعتباره وراءهم ليفوزوا، من اجل ان يحافظ على الاغلبية البرلمانية لصالح حزبه، واذا فشل في تحقيق ذلك او الحفاظ عليه فسيتحول الى ما يسمونه هنا بـ "البطة العرجاء" كناية عن كونه تحول الى رئيس الاقلية.

وفي بريطانيا كذلك يحدث هذا الشئ وان كان بفترات متباعدة جدا، عندما لا يحصل اي من الاحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات البرلمانية على الاغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة ثم يفشل الحزب الفائز، دون الاغلبية المطلوبة، في تشكيل التحالف الحكومي المطلوب لضمان الاغلبية البرلمانية، ما يفسح المجال امام رئيس الوزراء المنتهية ولايته، وهو المنهزم في هذه الحالة، الى تشكيل حكومة تسمي بحكومة الاقلية، وهي في هذه الحالة تكون بازاء اغلبية برلمانية معارضة قوية.

برايي، فان العراق اليوم بحاجة الى مثل هذا النوع من الحكومات، على الاقل لنضمن ان تكون حكومة قوية وليست حكومة طوائف تكرر فيها تجربة السنوات الاربع الماضية.

باختصار

الكتل النيابية الفائزة وحقوق الشعب والوطن

كريم خلف حسين

ان الممارسة الانتخابية وما افرزته من فوز الكتل البرلمانية الحالية جديرة بالاهتمام والتقدير وان الشعب قد اعطى رأيه متمثلا بصوته في الصندوق الانتخابي الديمقراطي.

ان المطلوب من الكتل النيابية البرلمانية العمل الجدي الحثيث لتشكيل حكومة الشراكة الوطنية ووضع المصلحة العامة فوق الاعتبارات الشخصية والجهوية والفئوية والحزبية الضيقة.

وعندئذ ينصف الشعب المبتلى بفقدان الامن وعدم حصوله على ابسط مقومات الحياة الحرة الكريمة.

اذ يعاني من البطالة والفقر وانتشار الاوبئة والامراض وتفكك النسيج الاجتماعي في ظل الارهاب الذي دمر نفسية الانسان البسيط وضرب مرتكزات البنى التحتية حتى اصبح يقال عن شعب العراق بأنه "افقر شعب في اغنى دولة في الشرق الاوسط" اما الوطن الام العراق فأنه جريح وجرحه لايزال ينزف لعوامل خارجية وداخلية منها الاحتلال والتدخل الاقليمي بشؤونه الداخلية وعدم قدرته على تصفية الملفات الكثيرة.

الكتل النيابية مسؤولة مسؤولية تاريخية واخلاقية امام الوطن وهو الاسمى والاعز والاجل اذ لاخيمة افضل منه ولا اسم اكبر منه هو للجميع ملاذ الجياع والفقراء من الاعزاء العراقيين الاصلاء.

ندعو ونطلب من النخب الفائزة ان تنهض بالبلد والشعب من جديد وان تسمو على النظرة الضيقة لافق اعمق واشمل ولعراق افضل.

لتحقيق اللحمة الوطنية ونبذ الخلافات الجانبية وان تعمل وفق معيار الروح الوطنية والكفاءة والاخلاص في النية والعمل بجهد مضاعف.

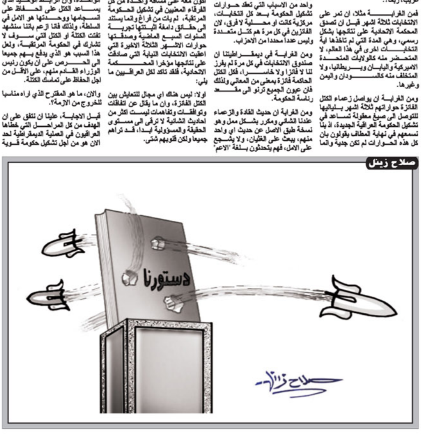وان مقومات النجاح موجودة بتكاتف ابناء الشعب ونخبه وبثراوته الطبيعية ونهريه الخالدين وبعمق تاريخه واصالته، بادياته وقومياته وتعدد الاعراق مصدر قوة والله نسأل ان يمن على العراق بالرفعة.